

انفتاح الاقتصاد الجزائري على الأسواق الإفريقية كسبيل لتحقيق الإقلاع الاقتصادي

صبرينة جابلة*

أستاذة محاضرة (كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير)

جامعة الجزائر 3.

تاريخ الاستلام: 2025.04.20 / تاريخ القبول: 2025.06.01

الملخص:

في إطار رؤية الجزائر الجديدة يعد انفتاح الاقتصاد الجزائري على الأسواق الإفريقية جزءا أساسيا من إستراتيجية الجزائر لتعزيز مكانتها الاقتصادية على الساحة الإفريقية وفرصة لدعم قدرتها على تحقيق تنمية مستدامة، وذلك من خلال مختلف المبادرات والإصلاحات العديدة التي اتخذتها الجزائر كاستلامها لمشاريع إستراتيجية كبرى وإنشاء مناطق حرة والتي تراهن عليها للولوج إلى الأسواق الإفريقية مما سيمكنها من تحقيق إقلاع اقتصادي ناجح لما ستوفره الاقتصادات الإفريقية من فرصة ذهبية وقوة دافعة للنمو الاقتصادي في ظل التحديات الاقتصادية والسياسية التي تواجه هذا الانفتاح ، وهدفت هذه الدراسة إلى إبراز مختلف الإستراتيجيات التي تبنتها الجزائر لتحقيق مكاسب الانفتاح وإبراز مختلف التحديات التي تواجه تجسيد هذه الاستراتيجيات.

الكلمات الدالة: الانفتاح الاقتصادي، الإقلاع الاقتصادي، إستراتيجية الانفتاح، الأسواق

الإفريقية.

L'ouverture de l'Economie Algérienne sur les Marchés Africains Comme Voie vers le Décollage Economique.

Sabrina Djabela

Résumé :

Dans le cadre de la nouvelle vision de l'Algérie, l'ouverture de l'économie nationale aux marchés africains s'inscrit comme un axe fondamental de sa stratégie de positionnement économique sur le continent. Elle représente une opportunité pour impulser un véritable décollage économique, grâce aux réformes engagées, aux projets stratégiques réalisés, ainsi qu'à la création de

zones franches. L'Algérie mise sur ces initiatives pour accéder aux marchés africains, perçus comme une source de dynamisme et de croissance. Toutefois, cet élan s'accompagne de défis économiques et politiques. La présente étude vise à analyser les stratégies adoptées et les contraintes rencontrées dans la mise en œuvre de cet objectif.

Mots Clés : Ouverture économique, Décollage économique, stratégie d'ouverture, marchés africains.

The Opening of the Algerian Economy to African Markets as a Path to Economic Take-Off.

Sabrina Djabela

Summary:

As part of Algeria's new vision, the opening of its national economy to African markets represents a key pillar of its strategy to strengthen its economic position on the continent. This approach offers a real opportunity to trigger economic take-off through ongoing reforms, major strategic projects, and the establishment of free zones. Algeria relies on these initiatives to access African markets, seen as drivers of growth and dynamism. However, this momentum faces economic and political challenges. This study aims to analyze the adopted strategies and the constraints hindering their implementation.

Key Words: economic openness, economic take-off, openness strategy, African markets.

مقدمة:

تعتبر الجزائر واحدة من الدول الرائدة في القارة الإفريقية، حيث كان لها دور بارز في دعم الحركات التحررية و تعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول الإفريقية في العقود السابقة، وفي ظل الإصلاحات السياسية، الاجتماعية و الاقتصادية التي بادرت إليها الجزائر، تحت شعار "الجزائر الجديدة" منذ سنة 2019، والتي ركز فيها رئيس الجمهورية على ضرورة تعزيز الجزائر لوجودها في إفريقيا، وأكد عودتها إلى الساحة الإفريقية لنيل حصتها التي تستحقها من الحضور على المستوى الإفريقي سياسيا و اقتصاديا، خاصة في ظل التحديات الاقتصادية التي تواجه الاقتصاد الجزائري كالأزمات المالية و انخفاض أسعار النفط التي تؤثر بشكل كبير على الاقتصاد، مما عزز الحاجة إلى البحث عن استراتيجيات جديدة لتعزيز نمو مستدام وتطور اقتصادي، ومن بين

هذه الإستراتيجيات انفتاح الاقتصاد الجزائري على الأسواق الإفريقية، كونها واحدة من الأسواق الواعدة والمفتوحة أمام الدول الراغبة في تعزيز تجارتها و زيادة استثماراتها، نظرا لما تملكه من مقومات وإمكانيات هائلة من حيث الموارد الطبيعية والبشرية والطلب المتزايد على السلع والخدمات، وهو ما يمثل فرصة محورية للجزائر لتحقيق الإقلاع الاقتصادي من خلال تنوع اقتصادها، تعزيز تجارتها وجذب الاستثمارات إليها عن طريق توسيع قاعدة الشراكات الاقتصادية وفتح مجالات جديدة للاستثمار المشترك في القطاعات الاستراتيجية (الطاقة، البنية التحتية والزراعة) مع الدول الإفريقية.

ويتضح توجه وانفتاح الاقتصاد الجزائري على الأسواق الإفريقية من خلال مختلف المبادرات، الخطوات والاصلاحات العديدة التي اتخذتها الجزائر كاستلامها لمشاريع استراتيجية كبرى ذات البعد القاري و إنشاء مناطق التبادل التجاري الحر، والتي تراهن عليها الدولة للولوج بقوة إلى الأسواق الإفريقية كآلية تسهم في تحقيق الإقلاع الاقتصادي، ولقد ناضلت الجزائر ولا تزال تتناضل من أجل بسط نفوذها على الثروات الاقتصادية للقارة، ومجابهة استغلال الأطراف الخارجية للأسواق الإفريقية ومنافستها والذي يعتبر من أكبر التحديات التي تواجه انفتاح الاقتصاد الجزائري على هذه الأسواق، بالإضافة إلى العديد من التحديات الأخرى التي تعيق وتعرقل و تؤخر تحقيق أهداف هذا الانفتاح ، الذي سيسهم في تعزيز العلاقات الاقتصادية للجزائر مع تلك الدول، لترفع من مكانتها الإقليمية والدولية ، ويخلق أساسا قويا لدعم التنمية الاقتصادية وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

إشكالية الموضوع:

مع تزايد التحولات الاقتصادية العالمية وتنامي أهمية التكامل الإقليمي، أصبح الانفتاح الاقتصادي ركيزة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة. في هذا السياق، تسعى الجزائر إلى تعزيز موقعها الاقتصادي من خلال إستراتيجيات انفتاح تستهدف الأسواق الإفريقية، لاغتنام الفرص التي توفرها هذه الأسواق، بالرغم من التحديات التي تواجهها، لهذا ارتأينا طرح الإشكالية التالية:

ما هي الإستراتيجيات الكفيلة لجعل انفتاح الاقتصاد الجزائري على الأسواق الإفريقية خطوة

فعالة لتحقيق مكاسب اقتصادية حقيقية ومستدامة تساهم في الإقلاع الاقتصادي؟

ومن هذا السؤال تتفرع جملة من الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي مقومات وخصائص الأسواق الإفريقية لتكون وجهة اقتصادية مرغوبة؟
- هل يمثل انفتاح اقتصاد الجزائر على الأسواق الإفريقية خطوة فعالة لتحقيق الإقلاع الاقتصادي؟

- ما هي الإستراتيجيات الكفيلة بتحويل هذه الفرصة إلى مكسب اقتصادي حقيقي ومستدام؟
 - ما هي التحديات والفرص التي تواجه انفتاح الاقتصاد الجزائري على الأسواق الإفريقية؟
- للإجابة على الإشكالية والأسئلة الفرعية السابقة تم وضع الفرضيات التالية:
- إن الانفتاح الاقتصادي للجزائر على الأسواق الإفريقية يمكن أن يساهم في تحقيق إقلاع اقتصادي من خلال استغلال الفرص التجارية والاستثمارية المتاحة في القارة.
 - تعمل الجزائر على توقيع اتفاقيات تجارية ثنائية وإقليمية كإستراتيجيات ركيزة لتقوية علاقاتها مع دول القارة لضمان نجاح انفتاحها الاقتصادي.
 - إن تزايد المنافسة الدولية وضعف التنوع الاقتصادي في الجزائر يؤدي إلى صعوبة تلبية احتياجات الأسواق الإفريقية المتنوعة، مما يحد من قدرة الجزائر على الاستفادة الكاملة من هذه الأسواق.

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على دور انفتاح الاقتصاد الجزائري على الأسواق الإفريقية، من خلال استعراض الإستراتيجيات المتبعة لتحقيق هذا الانفتاح، وذلك بهدف دعم وتحقيق الإقلاع الاقتصادي، في ظل الفرص والمكاسب التي توفرها هذه الأسواق، والتحديات التي تواجه الجزائر في تعزيز تواجدها في الأسواق الإفريقية.

للإجابة على الإشكالية المطروحة و الأسئلة الفرعية، قمنا بتقسيم الدراسة إلى المحاور التالية:

المحور الأول: الأسواق الإفريقية وجهة جديدة لانفتاح الاقتصاد الجزائري.

المحور الثاني: إستراتيجيات الانفتاح الاقتصادي على الأسواق الإفريقية في ظل التحديات والفرص لتحقيق إقلاع اقتصادي.

1- الأسواق الإفريقية وجهة جديدة لانفتاح الاقتصاد الجزائري:

أصبحت إفريقيا اليوم واحدة من الوجهات الاقتصادية الواعدة التي تجذب العديد من الدول، نظرا لما تتمتع به من إمكانات كبيرة وفرص متنوعة بمقوماتها الطبيعية ومواردها البشرية، وفي ظل التحديات الاقتصادية التي يواجهها الاقتصاد الجزائري، أصبح الانفتاح على الأسواق الإفريقية

خياراً إستراتيجياً لتحقيق تحول اقتصادي يعزز من قدرة الجزائر على الاستفادة من الفرص التجارية والاستثمارية في القارة، ولهذا سنتطرق من خلال هذا المحور لمعالجة العناصر التالية:

1. مفهوم الانفتاح الاقتصادي.
2. مقومات وخصائص الأسواق الإفريقية.
3. دوافع وواقع المعاملات الاقتصادية الجزائرية مع إفريقيا.

1_ مفهوم الانفتاح الاقتصادي:

يمكن تحديد مفهوم الانفتاح الاقتصادي من خلال التعاريف التالية:

تعددت آراء الباحثين حول تحديد مفهوم شامل للانفتاح الاقتصادي، حيث يرتبط مفهوم الانفتاح الاقتصادي بسياسة الحرية الاقتصادية التي ظهرت في القرون الوسطى من خلال الأفكار التي يحتويها من حرية اقتصادية وتجارية وتخفيف القيود على الاستثمارات الداخلية وحتى الأجنبية.

يعد الانفتاح الاقتصادي عاملاً مهماً في تحسين كفاءة الإنتاج وزيادة كميته، حيث يساهم في تحقيق اقتصادات الحجم الكبير من خلال توسيع النطاق الإنتاجي، كما يساعد في توزيع عناصر الإنتاج بين القطاعات المختلفة بشكل أكثر فعالية، مما ينعكس إيجاباً على النمو الاقتصادي ورفاهية الأفراد.⁽¹⁾

وقد عرف صندوق النقد الدولي الانفتاح الاقتصادي على أنه تحرير القطاع الخارجي الذي يشمل الميزان التجاري وموازين المدفوعات، مع خفض الضرائب الجمركية والتقليل من القيود والعقبات التي تؤثر على تدفقات السلع والخدمات (المعاملات التجارية الجارية) وتدفقات رؤوس الأموال من وإلى الخارج (المعاملات الرأسمالية).⁽²⁾

إن الانفتاح الاقتصادي هو السماح بتدفق رأس المال الأجنبي، وتيسير عمليات الاستيراد، وتعزيز حرية التبادل التجاري مع الدول الأخرى.

يشير مفهوم الانفتاح الاقتصادي إلى التحرير الاقتصادي، الذي يرتبط عادةً ببرامج الإصلاح الاقتصادي، خاصةً بالنسبة للدول التي تمر بمرحلة انتقالية من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق. وتكون هذه البرامج إما ذاتية أو معتمدة من بعض المؤسسات المالية الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.⁽³⁾

بعبارة أخرى يمكن تعريف الانفتاح الاقتصادي على أنه سياسة تهدف لتقليص القيود والحواجز على الأنشطة الاقتصادية، مثل تقليص الحواجز التجارية (الرسوم الجمركية)، وتسهيل تدفق رؤوس الأموال للاستثمار، وتعزيز التعاون الاقتصادي مع الدول الأخرى، من أجل تحقيق التكامل مع الاقتصاد العالمي وزيادة فرص النمو والتنمية من خلال تحسين التنافسية وجذب الاستثمارات الأجنبية.

إن تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي ليس هدفا في حد ذاته وإنما وسيلة من وسائل تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة، وفي سياق دراستنا هذه يمكن تعريف الانفتاح الاقتصادي على الأسواق بأنه عملية تهدف إلى تعزيز التفاعل الاقتصادي مع الأسواق الخارجية من خلال إزالة الحواجز والقيود التي تعيق التجارة والاستثمار، يتمثل ذلك في تسهيل تدفق السلع والخدمات، وتشجيع الاستثمارات الأجنبية، وفتح السوق الوطنية أمام المنافسة الدولية بهدف تحقيق النمو الاقتصادي وتوسيع فرص التعاون التجاري.

2_ خصائص ومقومات الأسواق الإفريقية:

تتمتع القارة الإفريقية بالعديد من الخصائص والمقومات التي تميزها، ما يجعلها وجهة اقتصادية مهمة في العالم، تتمثل هذه الخصائص فيما يلي:

- التنوع الاقتصادي، تمتلك القارة الإفريقية موارد اقتصادية متنوعة طبيعية وبشرية، حيث⁽⁴⁾: تتوفر القارة على العديد من الموارد الطبيعية، اذ تملك حوالي 12% من احتياطي العالم من النفط الموجود في حوالي 46 دولة إفريقية، بالإضافة إلى المعادن القاعدية كالنحاس والحديد والألمنيوم⁽⁵⁾، فمثلا جنوب إفريقيا وحدها تملك 40% من احتياطي الذهب العالمي، ويشار أن القارة الإفريقية تملك أكثر من ثلث جميع إحتياطيات الكوبالت المعروفة.
- تعتمد العديد من الدول الإفريقية مثل نيجيريا واندغولا والكونغو برازافيل وغيرها من الدول على العائدات النفطية الكبيرة التي تعد من ركائز النمو الاقتصادي، وهو ما جعل العديد من الدول والاقتصادات العظمى تهتم بها وتحاول الاستيلاء على ثرواتها الباطنية مثل منطقة البحيرات العظمى (جنوب السودان، أوغندا، رواندا، بروندي، الكونغو الديمقراطية، كينيا، تنزانيا، إثيوبيا وأريتيريا) حيث تملك هذه المنطقة ثروات معدنية هائلة.

- تعتبر القارة الإفريقية ثاني أكبر قارة من حيث التعداد السكاني، 1,3 مليار نسمة من ذوي القوة الشرائية المتصاعدة، مما يعني توفر اليد العاملة اللازمة للقيام بالنشاط الاقتصادي، وسوق إستهلاكية للسلع والخدمات.
- كما تشتهر منطقة إفريقيا بأقدم مهنة مارسها الكائن البشري على سطح الأرض ألا وهي الزراعة، حيث تتوفر القارة على مساحات زراعية هائلة، تمثل ثلثي الأراضي الزراعية في العالم²، مثل جنوب الصحراء 201 مليون هكتار أي 60% من الأراضي الزراعية غير المزروعة المتاحة للاستغلال وقد شهدت هذه المهنة في الآونة الأخيرة تطورا مهما، فقد ساهم قيام صناعة الأخشاب بنحو 6% من إجمالي الناتج الداخلي للقارة الإفريقية في سنة 2021.
- إن العزلة النسبية لإفريقيا عن منظومة الاقتصاد العالمي ومحدودية ارتباط اقتصادياتها بالاقتصاديات الكبرى والأسواق العالمية كان أمرا إيجابيا لجعلها أقل تأثرا بالأزمات المالية العالمية.
- توفر وتخلق القارة جو مناسب للمبادلات التجارية والتعاون البيئي من خلال التقارب والتكامل الاقتصادي التي كانت ولا تزال تسعى لتحقيقه من خلال المنظمات والهيئات الإقليمية (بنك التنمية الإفريقي، الكوميسا COMESA، الإيكواس ECOWAS.....)
- وجود العديد من الاقتصادات الأسرع نموا في العالم ومناطق التميز داخل القارة بالإضافة إلى توفر مساحات سوق واسعة لتجارة التجزئة وطبقة متوسطة أكثر من مثيلاتها في دول أخرى.
- تنوع الثقافات في القارة هو الآخر يمثل فرصة لتنويع العادات الاستهلاكية، وبالتالي طلب متنوع على السلع والخدمات، أي تطور الأسواق.
- قدرة الدول الإفريقية على خلق فرص للابتكار، وكمثال على ذلك ابتكار إم بيسا M-PESA الكينية وهي خدمة تمكن العملاء من تحويل الأموال عن طريق شبكات المحمول، والتي عرفت رواجاً كبيراً ودفعت للمزيد من الابتكارات⁽⁶⁾.
- تُعد الأسواق الإفريقية من أكبر الأسواق العالمية المرشحة للنمو والتحول بحلول عام 2050، حيث يتوقع أن يتجاوز عدد سكانها ملياري نسمة.

3_ دوافع وواقع المعاملات الاقتصادية الجزائرية مع إفريقيا:

تعتبر الجزائر بوابة إفريقيا نحو دول المتوسط وجنوب أوروبا، إذ تملك منشآت مرفئية تسمح وتسهل للدول الإفريقية تصدير منتجاتها نحو دول الشمال.

وبعد تقييم ودراسة الجزائر لعلاقاتها مع الشمال، قررت تغيير وجهتها من الشمال إلى الجنوب والبحث عن استثمارات مربحة في المنطقة، ويظهر ذلك من خلال الإستراتيجية التي تبنتها الحكومة الجزائرية لربط اقتصادها الوطني باقتصاديات القارة الإفريقية وإقامة مشاريع استثمارية ضخمة لغزو الأسواق الإفريقية وتعزيز علاقاتها التجارية وذلك في إطار تجسيد المخطط الجديد الذي تتبعه الجزائر من أجل تنويع مصادرها وتحقيق إقلاع اقتصادي.

أ_ دوافع إقامة الجزائر علاقات مع الدول الإفريقية:

هناك عدة عوامل إستراتيجية، اقتصادية وجيوسياسية دفعت الجزائر لإقامة علاقات وتوجيه تعاملاتها الاقتصادية نحو إفريقيا، من بين هذه الدوافع نذكر:

- الاتصال والامتداد الجغرافي للجزائر جعلها جسرا رابطا بين شمال القارة وساحلها الإفريقي وجنوب الصحراء، وبالتالي فرصة لتنويع شركائها.
- تعتبر الجزائر ثالث أكبر اقتصاد في إفريقيا بعد جنوب إفريقيا ونيجيريا، حيث سجلت معدل نمو 4,1% وزيادة في احتياطات الصرف وصلت إلى 16,1 شهرا من الواردات في نهاية 2023 حسب تقرير البنك الدولي.
- تتوفر على ثروات اقتصادية هائلة فهي تحتل المراتب الأولى من حيث الموارد الطاقوية (البتروال والغاز) والثروات المعدنية (الحديد والفولاذ) بالإضافة إلى الثروة السمكية، الغابية والحيوانية وغيرها، وهو ما دفعها للتوجه نحو الاستثمار في القارة والبحث عن فرص لتنميتها.⁽⁷⁾
- إعادة الجزائر تقييم علاقاتها مع الشريك الأوروبي بسبب الأضرار التي تحملتها.
- تسعى الجزائر لترسيخ مكانتها الإقليمية في إفريقيا من خلال توسيع علاقاتها مع الدول الإفريقية، والاستثمار في التعاون الاقتصادي لتعكس قوة دبلوماسيتها.
- البحث عن فرص لتنويع اقتصادها لإيجاد بدائل الإيرادات الريعية التي تعتمد بشكل كبير على النفط والغاز من خلال تعزيز التبادلات التجارية مع القارة الإفريقية التي تمثل سوقا ناشئة وواعدة والاستثمار في قطاعات أخرى، مثل الزراعة، الصناعة والخدمات.⁽⁸⁾

- زيادة حصة الجزائر في التجارة البينية الإفريقية من خلال الانضمام إلى اتفاقية التجارة الحرة الإفريقية، التي ستمنح للجزائر فرصا جديدة ومتنوعة للتصدير والاستيراد.
- سعي الجزائر لتنويع شركائها الاقتصاديين في إفريقيا وتقليل اعتمادها على الأسواق الغربية خاصة الأوروبية منها.
- إن التعاون الاقتصادي مع إفريقيا يعتبر وسيلة لتعزيز الأمن الاقليمي، حيث تساهم التنمية الاقتصادية في تقليل النزاعات وتعزيز الاستقرار.
- إن التعداد السكاني الكبير في القارة الإفريقية يساعد على نجاح عملية التبادل التجاري بين الجزائر ودول القارة لما يوفره من تنوع في شرائح الطلب وأذواق المستهلكين ومستويات الدخل.
- نمو الناتج المحلي الاجمالي الإفريقي والذي قدر في سنة 2022 بنسبة 3.8 % حيث فاق المتوسط العالمي البالغ 3.4% وقد سجلت معظم البلدان الإفريقية معدلات نمو ايجابية، وقدر معدل نمو القارة في سنة 2024 ب 4.3% دلالة على قدرة إفريقيا المستمرة على الصمود في وجه الصدمات.
- إن تعزيز العلاقات التجارية بين الدول الإفريقية سيسهم في زيادة التدفقات التجارية بين هذه الدول بأكثر من 50% حسب تقرير صندوق النقد الدولي.⁽⁹⁾

ب_ واقع المبادلات التجارية الجزائرية الإفريقية:

ترتكز المبادلات التجارية الجزائرية مع دول شمال القارة التي تمتاز بقربها الجغرافي مقارنة بدول جنوب الصحراء أو بقية مناطق العالم، حيث بلغ حجم التجارة بين الجزائر وباقي الدول الإفريقية 4.6 مليار دولار خلال 2023 أي بنسبة نمو تتجاوز 18 % على أساس سنوي، وذلك حسب بيانات الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية العكس، أي زيادة بنحو 38 % مقارنة ب 2021 و88% مقارنة ب 2020، وترتكز هذه العلاقات على الدول المتواجدة في شمال القارة ووجهت الجزائر ما نسبته 87.18% من مجموع صادراتها سنة 2020 إلى كل من تونس والمغرب ومصر بينما 70.06% من الواردات الجزائرية من إفريقيا كانت من مصر وتونس، وهو ما يؤكد محدودية النطاق الجغرافي للتبادل التجاري الجزائري في إفريقيا.

ففي سنة 2020 احتلت السوق الإفريقية المرتبة الأخيرة من حيث شركاء الجزائر التجاريين بنسبة 5.24% من حجم التجارة الخارجية الجزائرية أي 1.928 مليار دولار صادرات و 1.124 مليار دولار واردات من إفريقيا.

تصدر الجزائر حوالي 12% من إجمالي صادراتها نحو خمس (5) دول إفريقية فقط وهو ما يعادل 98% من الصادرات خارج قطاع المحروقات (الاسمنت، السكر، الأسمدة، التمور، الزجاج، قضبان الحديد.....)⁽¹⁰⁾، فقد أولت الجزائر اهتمامها الكبير بالشريك الأوروبي الذي سيطر على جزء كبير من المبادلات التجارية الجزائرية، غير أن هذه الأرقام لا تزال ضعيفة مقارنة بالإمكانات الموجودة فعلى الرغم من القرب الجغرافي للأسواق الإفريقية إلا أنها تتذيل قائمة شركاء الجزائر.

II_ إستراتيجيات الانفتاح الاقتصادي على الأسواق الإفريقية في ظل التحديات والفرص لتحقيق إقلاع اقتصادي:

تبنت الحكومة الجزائرية جملة من الإستراتيجيات لربط اقتصادها الوطني باقتصاديات القارة الإفريقية وإقامة مشاريع استثمارية ضخمة لغزو الأسواق الإفريقية وتعزيز علاقاتها التجارية وذلك في إطار تجسيد المخطط الجديد الذي تتبعه الجزائر من أجل تنويع مصادرها وتحقيق إقلاع اقتصادي.

1_ مفهوم الإقلاع الاقتصادي:

يستخدم مصطلح الإقلاع الاقتصادي بشكل شائع في الأدبيات الاقتصادية والتنمية ويترجم إلى مصطلح TAKE OFF بالإنجليزية أو DÉCOLLAGE بالفرنسية أو نعني به مصطلح انطلاق اقتصادية، ويستند تعريف هذا المفهوم في المعجم الاقتصادي إلى نظرية روستو، حيث قام بتقسيم التطور الاقتصادي إلى خمس مراحل، وكانت مرحلة الانطلاق هي المرحلة الثالثة التي يبدأ فيها الاقتصاد في تجاوز العوائق التي تعرقل التقدم، كما تبدأ القوى المقاومة للتغيير في التلاشي، ويشهد الاقتصاد بداية نمو سريع ومستدام، حيث يظهر أفراد معينون في المجتمع، يمتازون بروح العزيمة والتجديد، الذين يقودون تغييرات جذرية في أساليب الإنتاج⁽¹¹⁾.

يرى روستو أن مرحلة الإقلاع الاقتصادي تتسم بنمو سريع وتحول جذري في بنية المجتمع، حيث يتحول جزء كبير من القوى العاملة إلى القطاعات الصناعية التي تشهد نمواً متسارعاً،

ويعتبر أن الإقلاع يعتمد بشكل كبير على تكنولوجيا الاتصال ومدى تطورها، حيث تشهد هذه المرحلة معدلات نمو متزايدة تتراوح بين 5% إلى 10% سنوياً، وهو ما يتطلب مجهودات مستمرة واستراتيجيات دقيقة.

الإقلاع الاقتصادي هو مصطلح يستخدم للإشارة إلى العملية التي يتم من خلالها تحقيق تحول جذري في الاقتصاد الوطني من خلال زيادة الإنتاجية، تطوير الصناعات، وتحقيق نمو اقتصادي مستدام. يشمل الإقلاع الاقتصادي أيضاً تنويع مصادر الدخل، وتحسين الهيكل الاقتصادي، من خلال تعزيز القطاعات غير النفطية (مثل الزراعة، الصناعة، والخدمات) لتقليل الاعتماد على قطاع واحد، مثل النفط كما هو حال الجزائر.

ويعد الإقلاع الاقتصادي عملية طويلة الأمد تتطلب إستراتيجيات اقتصادية مدروسة، استثمارات كبيرة في البنية التحتية والتعليم، وتغيير في السياسات الاقتصادية لخلق بيئة ملائمة للنمو.

2_ إستراتيجيات الانفتاح الاقتصادي الجزائري على الأسواق الإفريقية:

من أهم الإستراتيجيات المتبعة نذكر: (12)

- تطوير الجزائر لمبادرات اقتصادية عديدة لتنمية إفريقيا، كمبادرة النيباد سنة 2001، كانت الجزائر من بين رواد مبادرة "الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا" NEPAD، فهي عبارة عن إستراتيجية تنموية متعددة الجوانب لإعادة هيكلة إفريقيا لمواجهة التحديات الحالية.
- سارعت الجزائر إلى التوقيع (2018) ومن ثم المصادقة (2020) على اتفاق منطقة التبادل الحر ZLECAF والتي بدأ التداول فيها رسمياً سنة 2021 وذلك من أجل خلق فضاءات حرة لانتقال السلع والخدمات لتعزيز التبادل التجاري بين الدول الإفريقية وفقاً للمزايا التفضيلية التي تم إقرارها في الاتفاقية. (13)
- انضمام الجزائر لمبادرة التجارة الموجهة بدون قيود جمركية سنة 2023، التي تم إطلاقها في إطار تجسيد اتفاقية منطقة التبادل الحر والتي تسمح برفع القيود الجمركية بهدف تعزيز الصادرات الجزائرية خارج المحروقات.
- كشفت وزارة التجارة وترقية الصادرات في سنة 2024 التحضير لإطلاق مناطق حرة على مستوى ميناء جن جن بجيجل ومنطقة بوشبكة بولاية تبسة ومنطقة حرة بولاية الطارف

وتضاف إليها خمس مناطق حرة مقررة بكل من ولايات الوادي، اليزي، إن قزام، برج باجي مختار وتندوف.

تبنى العديد من المشاريع الاستثمارية الكبرى التي تراهن الجزائر من خلالها لولوج واقتحام الأسواق الإفريقية نذكر منها:⁽¹⁴⁾

- مشروع طريق الوحدة الإفريقية العابر للصحراء والذي يربط بين سبعة دول إفريقية هي الجزائر، تونس بوركينا فاسو، النيجر، تشاد، مالي، نيجيريا والبلدان المجاورة لها، من خلال الطريق الذي يمتد على مسافة 9400 كلم ليضم أكثر من 700 مليون نسمة من مختلف الدول، مما سيعزز آفاق التبادل التجاري بين دول شمال وجنوب القارة حيث سيسهم في تسهيل انسيابية وسرعة نقل البضائع وتخفيض تكاليف النقل من محوره الرئيسي الجزائر العاصمة وصولا الى لاغوس النيجيرية عبر عدة تفرعات تمتد الى دول إفريقية أخرى لفك العزلة عنها.

- مشروع أنبوب الغاز الطبيعي العابر للصحراء نيجال: يعد من أبرز المشاريع الإستراتيجية في قطاع الطاقة في إفريقيا، يمتد الأنبوب على مسافة 4128 كلم، حيث يمثل الجزء الأكبر منه 2310 كلم في الجزائر.

- مشروع شبكة الألياف البصرية من الجزائر إلى النيجر ونيجيريا: خط الجزائر - زيندر - أبوجا، وتقدر المسافة الإجمالية لهذا المشروع بحوالي 4500 كلم، وهو جزء من الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا (النيباد)، الذي يهدف إلى تعزيز الاتصال والتكامل بين الدول الإفريقية، لتعزيز مستقبلها الاقتصادي.

- استئناف مشروع بناء ميناء الحمداية التجاري، الذي سيسمح بمعالجة 6.5 مليون حاوية 25.7 مليون طن من البضائع سنويا، والذي سيصبح من بين 30 أهم ميناء تجاري عبر العالم، ويُعَوَّل على المشروع في توفير الموارد اللازمة لتحسين البنية التحتية، خاصة تنظيم حركة البضائع عبر الموانئ وفتح الممرات اللوجستية الإقليمية، إلى جانب تعزيز الخبرات المحلية في هذا المجال.

- فتح المعبر الحدودي الثابت بين الجزائر وموريتانيا سنة 2018 الذي يسمح بعبور التجارة على مستوى منطقة تندوف ويساهم في خلق حركية اقتصادية بين البلدين من أجل رفع وتيرة

التنمية في المناطق الحدودية في البلدين، حيث تم تجنيد حوالي 3500 شاحنة لنقل السلع ليتم في 2024 تدشين المعبر لعبور الأشخاص.⁽¹⁵⁾

● بدء إنجاز الطريق الرابط بين تندوف الجزائرية والزيورات الموريتانية على مسافة 840 كلم بالإضافة لإنشاء خط بحري بين الجزائر وموريتانيا كخطوط نقل تجارية لتشجيع التبادل التجاري بين البلدين وتعزيز تدفق السلع الجزائرية إلى غرب إفريقيا.⁽¹⁶⁾

● الاتفاق على إعادة فتح المعبر الحدودي الدبداب غدامس المغلق منذ سنة 2014 بين ليبيا والجزائر والخط البحري الرابط بين طرابلس والجزائر لإحياء العلاقات التجارية بين ليبيا والجزائر.

● تحديث شبكة السكك الحديدية لربط وتسهيل نقل السلع إلى الدول الإفريقية المجاورة، حيث سجل قطاع النقل بواسطة السكك الحديدية إنجازات تاريخية غير مسبوقة، انتقل من خلالها طول السكة من 4073 كلم عام 2019 إلى 4787 كلم عام 2024، أملا في استكمالها نحو دول الجوار في الساحل مثل مالي وموريتانيا والنيجر على مسافة 6000 كلم.

● إنشاء الدار الإفريقية للتصدير سنة 2021 من طرف مؤسسة الابتكار والاستشراف الاقتصادي، مهمتها مرافقة المصدرين إلى الأسواق العالمية بصفة عامة والأسواق الإفريقية بصفة خاصة، فهي تعمل كهزمة وصل بين المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين ونظرائهم في الأسواق الإفريقية، كما تعمل على تحديد مستهلكات الدول الإفريقية من المنتجات الجزائرية، أي دراسة تنافسية المنتج ودراسة الأسواق المراد اقتحامها، كما تقدم تكوين للمصدرين ليتحولوا إلى سفراء المنتج الجزائري.⁽¹⁷⁾

● استحداث مديرية ترقية ودعم المبادلات الاقتصادية سنة 2019، مهمتها ترقية المبادلات التجارية الدولية، وتنفيذ سياسة دعم وترقية الصادرات خارج مجال المحروقات، توفير المعلومات والتحليل الاقتصادية اللازمة عن الأسواق الخارجية حتى تتمكن المؤسسات من الولوج إلى هذه الأسواق.⁽¹⁸⁾

● 18 إنشاء الوكالة الجزائرية للتعاون الدولي من أجل التضامن والتنمية ذات البعد الإفريقي في سنة 2020، مهامها إعداد وتنفيذ السياسة الوطنية للتعاون الدولي في المجال الاقتصادي، تقديم المساعدة لعمل الجهاز الدبلوماسي والوزارات المعنية من أجل التعبئة

المثلى للمساعدة التقنية والمالية الخارجية في خدمة التنمية⁽¹⁹⁾، بالإضافة إلى التكوين، حيث تم إطلاق مشاريع لقطاع التكوين المهني في إطار التعاون الدولي الإفريقي، كمعهد التكوين المهني المنشأ في نواكشوط، مع تخصيص منح تكوينية لفائدة شباب المناطق الحدودية لكل من دول النيجر المالي وموريتانيا، وإعادة تأهيل الثانوية المهنية للصدقة الجزائرية النيجرية.⁽²⁰⁾

● إطلاق منصة رقمية جديدة من طرف وزارة التجارة لتسهيل إجراءات التصدير والتقليل من البيروقراطية، ويدعم المصدرين لتوسيع أسواقهم⁽²¹⁾، مع استحداث منصة عرض افتراضية **ALGERIAEXPORTERS** من طرف الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية ALGEX بهدف الترويج المجاني للمنتجات والخدمات الجزائرية.

● تم انشاء مليون مؤسسة مصغرة في الجزائر من أجل خلق سياسة تصنيع جديدة وجلب القيمة المضافة خاصة في قطاعي الزراعة والصناعة وكذا بعث مؤسسات ناشئة لتطوير مجال الرقمنة والتمويل والذكاء الاصطناعي مع تشجيع المقاولاتية ورفع جودة ونوعية المنتج المحلي لتعزيز قدرته التنافسية، مع تسهيل منح القروض ودعم المؤسسات الناشئة للاستثمار في إفريقيا وهو ما أكدّه وزير اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة خلال المؤتمر الإفريقي للمؤسسات الناشئة الذي احتضنته الجزائر في ديسمبر 2024.

● تقديم قروض للدول الإفريقية ومسح ديون 14 دولة إفريقية عضو في الاتحاد الإفريقي سنة 2012 المقدرة ب 3 مليارات دولار وإلغاء 902 مليون دولار ل 14 دولة إفريقية أخرى سنة 2013 بالإضافة إلى تقديم 100 مليون دولار كمساعدات لدولة مالي⁽²²⁾ وذلك تضامنا مع دول القارة لمواجهة أزماتها الاقتصادية وتحويلها إلى مشاريع استثمارية تقوم بها الشركات الجزائرية (سوناطراك، سونلغاز، سيفيتال، كوندور)⁽²³⁾.

● إجراء إصلاحات قانونية متعلقة بمراجعة وتعديل سبعة قوانين: قانون الصفقات العمومية، العقار الاقتصادي، قوانين التأمينات والشراكة بين القطاعين العام والخاص، مرونة قانون الاستثمار الجديد 22-18 بغرض تحسين مناخ الأعمال وجاذبية الاقتصاد الوطني، شرعت الجزائر في إطار قانون المالية 2020 بإلغاء القاعدة 49/51 بالنسبة للاستثمارات غير الاستراتيجية⁽²⁴⁾ مع إدخال تعديلات جزئية في القانون النقدي والمصرفي لحل مشكلة السوق

السوداء للعملة الصعبة ومنح امتيازات جديدة للصيرفة الإسلامية، بالإضافة إلى إصدار المرسوم التنفيذي الذي يحدد كفاءات منح امتياز تسير المناطق الحرة سنة 2024⁽²⁵⁾، لتسهيل التبادل التجاري وترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات.

● قامت الحكومة الجزائرية في سنة 2021 بتوسيع قائمة المواد والسلع التي يتم تبادلها بموجب نظام المقايضة عبر الحدود بين الجزائر ودولتي النيجر ومالي، وهي خطوة في ظل بحث الجزائر عن عودة طبيعية إلى عمقها الإفريقي.⁽²⁶⁾

● تنظيم تظاهرات وطنية مخصصة للتصدير مثل معرض الاستيراد والتصدير الإفريقي أمبيكس 2021، بالإضافة للمشاركة في مختلف المعارض كمعرض دكار الدولي لسنة 2024، بحضور عدة شركات من قطاعات متنوعة (صناعة المواد الغذائية، الأجهزة المنزلية، الملحقات الكهربائية، مستحضرات التجميل، صناعة الورق والبلاستيك، وغيرها)، و استهداف المشاركة في معارض تقام في دول إفريقية خلال برنامجها السنوي لسنة 2025، وتمنح الدولة من خلال الصندوق الخاص لترقية الصادرات FPSE إعانات لتغطية مختلف التكاليف المتعلقة بعرض منتوجاتهم في الخارج من تكاليف النقل، العبور وكراء جناح العرض، وهذا من شأنه تسهيل ترويج المنتج الجزائري من خلال هذه المحطات وفتح آفاق واعدة للاستثمار في بعض الأنشطة.

● احتضان الجزائر المعرض الإفريقي للتجارة البينية المزمع تنظيمه في سبتمبر 2025 وذلك في إطار تجسيد استراتيجية رئيس الجمهورية الرامية لتعزيز التكامل الإفريقي ودعم وبناء قاعدة اقتصادية قوية لتحقيق تنمية مستدامة في القارة.

● سعي الجزائر لإنشاء معارض دائمة للشركة الجزائرية للمعارض والتصدير صافكس في دول إفريقية أخرى على غرار موريتانيا والسنغال بهدف التعريف بالمنتج الجزائري في أسواق هذه الدول.⁽²⁷⁾

3_ فرص وتحديات انفتاح الاقتصاد الجزائري على الأسواق الإفريقية:

أ_ فرص الانفتاح الاقتصادي:

● إن تحقيق الجزائر لتكامل وتعاون إقليمي إفريقي يوفر لها سوق واسعة تحسن إنتاجية وزيادة رفاهية الدول، من خلال حرية انتقال الأفراد ورأس المال وانتشار المعرفة الفنية إلى مجالات

ذات كفاءة إنتاجية أحسن، كما سيساهم في تحسين وضع ميزان المدفوعات من خلال زيادة التجارة وهو ما يوفر العملات الأجنبية، توسيع قاعدة الصادرات، تفويض الاستيراد، الحصول على قدر كبير من تنويع الإنتاج وتقليل الاعتماد على المحروقات، وستكتسب بذلك الجزائر مركزا تساويميا جيدا تجاه العالم الخارجي في البيع والشراء.⁽²⁸⁾

- إن مشروع الطريق العابر للصحراء هو بمثابة بوابة اقتصادية هامة لتنويع صادرات الجزائر خارج المحروقات ويوفر منافذ حدودية مع إفريقيا لتبادل السلع وتشجيع الاستثمار البيني وعمليات التجارة الحرة، وبالتالي إحداث تنمية اقتصادية.

- تمثل اتفاقية منطقة التجارة الحرة الإفريقية فرصة تاريخية لتحقيق الدول الإفريقية كامل إمكاناتها الاقتصادية من خلال تخفيض الحواجز، وهذا ما يدفع لتحقيق نمو اقتصادي وخلق فرص عمل جديدة وتحسين مستويات المعيشة في شتى أنحاء القارة.⁽²⁹⁾

- ستسمح هذه الاتفاقية بتعظيم مكاسب التكامل التجاري والرفع من معدلات التجارة في السلع الوسيطة وتعزيز التجارة مع بقية العالم بنسبة قدرها 15% مما سيؤدي إلى رفع نصيب الفرد من إجمال الناتج المحلي الحقيقي في متوسط البلدان الإفريقية بأكثر من 10% وتخفيض نسبة الفقر في المنطقة.

- كما سيسمح لها بتنويع سلة الصادرات الجزائرية في الأسواق الإفريقية، ويتيح لها فرصة الاندماج في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية، وهي خطوة بالغة الأهمية نحو تحقيق إقلاع اقتصادي من خلال التنويع والتحول الصناعي⁽³⁰⁾

- تتيح فرصة لتعزيز تنافسية المؤسسات الوطنية، واستحواذ حصص سوقية للمنتجات التي حققت فيها فوائد إنتاج خاصة في قطاع الصناعات التحويلية الغذائية، مواد البناء، التجهيزات الإلكترونية والكهرو منزلية وبعض المنتجات الزراعية والأسمدة الفوسفاتية، التي تتمتع بمزايا تنافسية وبقابليتها للتصدير.

- استغلال الفرص التي تنتج عن اهتمام الدول الناشئة الصين، الهند، تركيا والبرازيل تجاه الموارد الطبيعية الإفريقية من خلال إقامة شراكات ثنائية.

- إن تنمية حركة التبادلات التجارية بين الجزائر والمنطقة الإفريقية سيؤدي إلى زيادة حجم التجارة بين هذه البلدان بنسبة 52% في المستقبل، ضف إلى ذلك الفوائد التي تعود بها على

التجارة الجزائرية من خلال تعاملها مع البلدان الإفريقية ذات ناتج محلي قد يصل الى 2.5 مليار دولار وعائدات سوق بقيمة 3 ترليون دولار.

- إن تعزيز حركية التجارة البينية الإفريقية عبر المعابر الحدودية السبع التي تربط بين الجزائر والعديد من الدول الإفريقية الأخرى ستؤدي حتما إلى تحسين الظروف المعيشية لسكان المناطق الحدودية وخلق فرص عمل.

- شملت الإستراتيجية الوطنية الخماسية الخاصة بالتصدير 2019-2023 التي وضعتها الجزائر على أربع قطاعات أساسية، هي الصناعات الميكانيكية، الصناعات الغذائية والفلاحية، الصناعات الصيدلانية، تكنولوجيا الاعلام والاتصال الجديد، وذلك لاستغلال مختلف الفرص والمكاسب التي توفرها منطقة التجارة الحرة الإفريقية لضمان تحقيق إقلاع اقتصادي.⁽³²⁾

- يتوقع الخبراء كآفاق لسنة 2040 تسجيل مؤشرات جد إيجابية كزيادة حجم التجارة البينية الإفريقية من 50 إلى 70 مليار دولار أي بنسبة تتراوح ما بين 15% إلى 25%، وزيادة حجم المبادلات التجارية من 17% إلى 40 أو 50% وذلك من خلال ارتفاع نسبة تبادل المنتجات الصناعية (المنسوجات، الجلود، الخشب، الإلكترونيات..) التي يتوقع أن تصل إلى 25 أو 30% بمقدار 36 إلى 44 مليار دولار، ولا تستثني التوقعات مؤشرات قطاع الزراعة التي ستسجل انتعاشا في حركية المنتجات بنسب تتراوح ما بين 20 و30% كالسكر، المشروبات، منتجات الألبان، الخضروات والفواكه.

ب_ تحديات انفتاح الاقتصاد الجزائري:

- سعي أغلب الدول الإفريقية للاستفادة من مزايا التكتلات الدولية وتشجيع الاستثمارات الأجنبية فيها من خلال عقد اتفاقيات شراكه مع الإتحاد الأوروبي وهو ما يؤثر على التزاماتها وعلاقاتها داخل التجمعات الإقليمية الإفريقية أو على علاقاتها مع دول إفريقية أخرى.

- التبعية الشديدة لبعض الأنظمة الاقتصادية الإفريقية للدول الغربية تشكل تحديا بارزا لبناء الجزائر علاقات اقتصادية وانفتاحها على الأسواق الإفريقية،⁽³³⁾ كتبعية الدول الفرانكفونية في

- غرب إفريقيا سواو لفرنسا التي تعمل على وضع برامج وخطط تكاملية تخدم مصالحها، والتي تعيق بدورها الالتزامات التكاملية لهذه الدول في الإطار القاري والإقليمي.
- إن النزاعات الحدودية والانقلابات الداخلية وعدم الاستقرار السياسي الذي تتسم به معظم دول القارة الإفريقية كان عائقا أمام تدفق الاستثمارات الأجنبية، تبادل العلاقات التجارية والاقتصادية بين الجزائر وهذه الدول، مثل الخلاف السياسي القائم بين الجزائر والمغرب والذي نتج عنه غلق الحدود وهو ما يتنافى مع المقاربة الاقتصادية التي يسعى إليها.
 - تفاقم الصراع الدولي من أجل السيطرة على موارد وثروات الدول الإفريقية يفقدها استقلالها الوطني ويزيد من التدخل الدولي في شؤونها الداخلية.⁽³⁴⁾
 - إن ضعف التنوع الاقتصادي في الجزائر واعتمادها على قطاع المحروقات يقلل من تنوع المنتجات التي يمكن تصديرها الى الدول الإفريقية وهو ما يشكل تحديا كبيرا امام التجارة البينية.
 - ضعف القاعدة اللوجستية وارتفاع تكاليف نقل المنتجات الجزائرية إلى الدول الإفريقية بسبب ضعف البنية التحتية التي تعاني منها العديد من هذه الدول يقف عائقا أمام ترقية الصادرات الجزائرية في إفريقيا.
 - فرض العديد من الدول الإفريقية لحواجز جمركية وتنظيمية على التجارة البينية مع الجزائر، وتعد التعريفات الجمركية داخل إفريقيا مرتفعة مقارنة بمناطق أخرى قد تصل في المتوسط إلى 6% أما التدابير غير الجمركية فتقدر بما يعادل تعريف جمركية نسبتها 18% وهو ما جعل المنتجات الجزائرية أقل تنافسية في الأسواق الإفريقية.⁽³⁵⁾
 - ضعف ومحدودية البنية التحتية الرقمية تشكل عائقا أمام التجارة الإلكترونية.
 - لا يزال الاقتصاد الجزائري يتميز إلى حد ما بطبيعة أحادية هيكل صادراته المتمثلة في الصادرات النفطية، الأمر الذي جعله شديد الحساسية اتجاه تغيرات الأسعار العالمية للنفط من جهة وأسعار الصرف من جهة أخرى، بالإضافة إلى ذلك تركز صادرات وواردات الجزائر جغرافيا نحو الدول الأوروبية، وهو ما دفع بالبحث عن سبل لتغيير وجهتها نحو الجنوب.

- تنامي شبكه السوق الموازي وآليات الفساد التي تؤثر على حركية النشاط الاقتصادي وتحد من كفاءة السياسة الاقتصادية⁽³⁶⁾
- عدم جاهزية الجزائر وقلة احترافيتها في مجال التصدير، بالإضافة الى مختلف العراقيل البيروقراطية المتعلقة بالمعاملات التجارية.
- وجود شكوك حول نجاح منطقة التجارة الحرة للقارة الإفريقية بسبب التجارب السابقة التي شهدتها المنطقة للتكامل والتي اعترضتها عقبات عديدة كعدم الوفاء بدفع اشتراكات الأعضاء والعضويات المتداخلة التي عرقلت عملية تنسيق السياسات والأطر المؤسسية، وتدني مستوى تنفيذ برامجها وبالتالي عدم تحقيق عملية التكامل المنشود، ويشكل هذا تحديا كبيرا أمام الجزائر التي تأمل زيادة صادراتها بنجاح المنطقة.
- عدم جاهزية المنتجات المحلية للمنافسة القارية الراجع لاعتماد الجزائر على المواد الأولية في الصناعة واستيراد قطع غيار، وعدم إمكانية ضبط تكلفتها، إضافة لعدم استقرار أسعار الصرف ووجود منافسين مثل مصر، المغرب ونيجيريا، ما يجعل الاقتصاد الجزائري هو الآخر غير جاهز للمنافسة في التصدير على مستوى المنطقة الإفريقية.
- وجود منافسة قوية لأقطاب اقتصادية من خارج القارة على غرار دول الإتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة الأمريكية، الصين، تركيا، البرازيل، الإمارات، السعودية وغيرها تعيق وتصعب على الجزائر إقامة علاقات اقتصادية وتجارية مع الدول الإفريقية التي تفضل التوجه نحو هذه الأقطاب نظرا لطبيعة الحوافز المالية التي تقدمها.
- صعوبة فهم المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين لطبيعة وخصوصية السوق الإفريقية وتوقع واستيعاب طلبات هذه الأسواق من سلع وخدمات أدى إلى ضآلة حجم التبادلات التجارية بين الجزائر والدول الإفريقية.
- تواجه الجزائر ضعفا في المعاملات المصرفية والتحويلات المالية مع الدول الإفريقية نتيجة لقلة ومحدودية ممثليات البنوك الجزائرية في القارة (وجود بنكين فقط) والتي يعد وجودها شرطا أساسيا لنجاح منطقة التجارة الحرة وعاملا مهما لتعزيز وتسهيل التبادلات التجارية، ضف إلى ذلك الإجراءات البيروقراطية المرهقة التي تثبط سير المعاملات الاقتصادية بمختلف أنواعها.⁽³⁸⁾

• يتمثل أحد أبرز التحديات التقليدية في المنافسة على الأسواق المشتركة، نظرًا للتشابه الكبير في الهياكل الاقتصادية بين الدول الإفريقية. هذا التشابه قد ينطوي على مخاطر محتملة، خاصة في ظل تصاعد اهتمام الدول الإفريقية ذات الاقتصادات القوية ببلدان إفريقيا جنوب الصحراء في مجالي التجارة والاستثمار، مما قد يشكل تحديًا ملموسًا للجزائر في المستقبل القريب.

• علاوة على ذلك، يواجه الاقتصاد الجزائري تحديات أخرى تتمثل في التنافس مع اقتصادات إفريقية تمتلك خبرة واسعة في العمل ضمن أسواق جهوية مشتركة، مدعومة باثني عشرة (12) تكتلاً اقتصادياً إقليمياً تربط دولها اتفاقات وتسهيلات تجارية تفضيلية.⁽³⁹⁾

خاتمة:

إن الاستثمار الفعال للنمو الاقتصادي للدول الإفريقية في المستقبل، سيمكنها من تطوير مواردها الطبيعية والبشرية، من أجل تحقيق التنمية وتحسين مستوى معيشة شعوبها، ولفت انتباه العالم إليها، كونها فرصة ذهبية وقوة دافعة للنمو الاقتصادي العالمي، وتعزيز رفاه الشعوب والقضاء على الفقر في العالم ككل، وفي إفريقيا على نحو خاص.

في إطار رؤية الجزائر الجديدة، يعد انفتاح الاقتصاد الجزائري على الأسواق الإفريقية جزءاً أساسياً من إستراتيجية الجزائر لتعزيز مكانتها الاقتصادية على الساحة الإفريقية والعالمية، وفرصة لتنمية قطاعاتها غير النفطية، وتنويع شراكاتها مع الدول الإفريقية، وزيادة جذب الاستثمارات الأجنبية في قطاعات جديدة، مما يدعم القدرة على تحقيق تنمية مستدامة

ويتحقق ذلك من خلال مختلف المبادرات والخطوات والإصلاحات العديدة التي اتخذتها الجزائر، كاستلامها لمشاريع إستراتيجية كبرى، وإنشاء مناطق حرة، والتي تراهن عليها الدولة للولوج إلى الأسواق الإفريقية، مما سيمكنها من تحقيق إقلاع اقتصادي ناجح، لما ستوفره الاقتصادات الإفريقية من فرصة ذهبية وقوة دافعة للنمو الاقتصادي، واللاحق بالركب المتنافس على السيطرة على الأسواق العالمية، إلا أن غياب الرغبة، القدرة والتخطيط يقف حجرة عثرة أمام تحقيق ذلك.

توصيات:

وبناء على ما تم عرضه، نقترح التوصيات التالية لتعزيز انفتاح الاقتصاد الجزائري على الفضاء الإفريقي وتفعيل دوره في التنمية من أجل تحقيق اقلاع اقتصادي ناجح:

- تبني إستراتيجية متكاملة تجمع بين الإصلاح المؤسسي وتحسين البنية التحتية الاقتصادية وتعزيز الكفاءات البشرية.
- الحرص على بناء قاعدة لوجيستية متينة لتعزيز الأثر الإيجابي لحركة البضائع التجارية مثل الموانئ ، الطرق، السكك الحديدية وزيادة نقاط الرحلات الجوية.
- العمل على تنويع الاقتصاد الجزائري والاعتماد على القطاعات غير النفطية مثل الزراعة، الصناعة، السياحة، لتعزيز التجارة البينية الإفريقية.
- تسهيل المعاملات المالية وتبسيط الإجراءات الجمركية لتحفيز التجارة.
- دعم وتشجيع المؤسسات الوطنية الصغيرة والمتوسطة مما يزيد من تنافسية منتجاتها في الأسواق الإفريقية.
- مواكبة التغير التكنولوجي السريع من خلال تبني التحول الرقمي من شأنه التخفيض والرفع من كفاءة التجارة عن طريق ترشيد الإجراءات الجمركية وتيسير المدفوعات العابرة للحدود وتوفير النظم الإلكترونية لتتبع الشحنات ونظم المدفوعات السحابية.
- الاستثمار في مجالات الربط بالخدمات الالكترونية من أجل تعزيز التجارة الرقمية.
- التنسيق مع أعضاء منطقة التجارة الإفريقية لضمان عدم تعارض القوانين المتعلقة بالمنطقة مع قواعد وقوانين التكتلات الاقتصادية القائمة، وبالتالي تسهيل تدفق السلع الإفريقية داخل المنطقة.
- العمل على تنويع وتكثيف الإنتاج القابل للتصدير.
- تفعيل آليات الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية بهدف ترقية الصادرات خارج المحروقات وتنمية التبادلات التجارية والشراكات مع الدول الإفريقية من خلال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- مرافقة المصدرين الجزائريين وتأطيرهم لتسهيل الولوج للسوق الإفريقي من خلال دعم الإدارات التنظيمية.

- منح تراخيص للمؤسسات الجزائرية لفتح فروع لها في الدول الإفريقية وفتح فروع أخرى لمصارف وطنية من أجل تسهيل المعاملات المالية عبر الحدود.
- بناء علاقات ثلاثية بين الشركات الجزائرية والإفريقية وكذا شركات الدول التي تتمتع بحضور ونفوذ في القارة.
- ضرورة مشاركة القطاع الخاص في إطار الشراكات المبرمة بين الشركات الجزائرية والشركات الإفريقية، من أجل تطوير القدرات الإنتاجية لهذه المؤسسات وتوجيهها نحو التصدير.
- الاستفادة من تطور العلاقات الاقتصادية الإفريقية مع الدول ذات التواجد المتصاعد كالصين، تركيا، الهند والبرازيل من خلال إقامة شراكات ثنائية كإستراتيجية الثنائية الجزائرية التركية في مشاريع الاستثمار في البناء والصناعة في السينغال، روندا والموزمبيق.
- تعزيز استخدام أدوات القوى الناعمة والحية في إفريقيا مما يكسبها شركاء وحلفاء في القارة كتعزيز الاستثمار عن طريق شبكة الطرق الصوفية (الإسلام الصوفي القوة الناعمة) لدعم إستراتيجية تموقع رجال الأعمال الجزائريين كفاعلين في القارة، والاستثمار في قوة الشباب (القوة الحية) من خلال إنشاء منتديات لاستقطاب الشباب الإفريقي المتخرج من الجامعات والمدارس الجزائرية والترويج لنماذج المقاولاتية الناجحة في إفريقيا.

الهوامش والمراجع:

(1) محمد حسن عودة، دراسة وتحليل العلاقة بين الانفتاح والنمو الاقتصادي ومدى مساهمته في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى العراق_ (2012.1997)، ص: 53. 75، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والدولية، السنة الثالثة عشر، المجلد الأول، العدد، 37، 2016، ص55.

(2) عبدوس عبد العزيز، سياسة الانفتاح التجاري ودورها في رفع القدرة التنافسية للدول العربية- دراسة حالة الجزائر، ص 45، الموقع: <http://dspace.univ-tlemce.dz/bifstream/112/792/Abdouss-Abdelaziz.doc>

(3) ملال شرف الدين، الانفتاح التجاري والتوازنات الكلية لاقتصاديات شمال إفريقيا، دراسة حالة موازين مدفوعات الجزائر، تونس والمغرب خلال الفترة 2000. 2013، ص: 162. 176، مجلة تاريخ العلوم، العدد السابع، مارس 2017، ص 164.

(4) الشيخ باي الحبيب الاقتصادات الإفريقية: أداء متطور وآفاق واعدة، ورقات تحليلية، مركز الجزيرة للدراسات، 07 أبريل 2014، على الموقع الإلكتروني: [HTTP://STUDIES.ALJAZEERA.NET](http://STUDIES.ALJAZEERA.NET)، تاريخ الاطلاع 2024/12/15، ص ص: 4-5

- (5) أسماء رفعت، تعزيز الفرص: مقومات وتحديات الاستثمار في إفريقيا، المركز المصري للفكر والدراسات الإستراتيجية، مقال إلكتروني منشور يوم 2021/08/12، على الموقع <https://ecss.com.eg/16017/>، تاريخ الاطلاع: 2024/12/15.
- (6) ترجمة محمد أسامه، the conversation، سوق العالم القادم، لماذا أصبح الاستثمار في إفريقيا هدف العالم الأول، الجزيرة على الموقع: <https://www.aljazeera.net/midan/reality/economy/2017/4/7/>، تاريخ الاطلاع 2024/12/20.
- (7) السايح صقر، صالح خويلدات، منطقة التجارة الحرة الإفريقية وأثرها على حجم التجارة البينية في ظل الانفتاح التجاري على - الأسواق الإفريقية، دراسة حاله صادرات الجزائر لإفريقيا باستخدام نموذج الجاذبية خلال الفترة (2010-2022)، ص: 77-92، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، المجلد 10، العدد 01، 2024، ص 82.
- (8) وزارة الشؤون الخارجية والبالية الوطنية الخارجية، إفريقيا، على موقع الوزارة: https://www.mfa.gov.dz/ar/foreign-policy/bilateral-relations/africa?utm_source=chatgpt.com
- (9) السايح صقر، صالح خويلدات، مرجع سابق ذكره، 2024، ص ص 79-80.
- (10) موقع الخبر . (28 10، 2024). حجم التجارة بين الجزائر والدول الإفريقية. تاريخ الاطلاع 20 11، 2024، من الخبر: <https://www.elkhabar.com/press/article/251646>
- (11) مشري سماح، معارف منيه، الأمن المائي كضرورة حتمية لتحقيق أهداف الإقلاع الاقتصادي في الجزائر، مذكرة ماستر تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعه العربي تبسي تبسة، 2022، ص ص 17-19، على الموقع: <http://oldspace.univ-tebessa.dz>، تاريخ الاطلاع: 2024، 12 12.
- (12) السايح صقر، صالح خويلدات، مرجع سابق ذكره، 2024، ص 81.
- (13) فارس قرّة، و طلال لموشي. (جانفي، 2023). التوجه الجديد للدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية نحو منطقة التجارة الحرة الإفريقية، الحوافز والرهانات. ص: 46-60، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 12 (العدد 01)، ص ص 50-53.
- (14) لزهازي زواويد، و يمينة مفاتيح. (2020). المشاريع الاستثمارية الجزائرية الواعدة في ظل الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا نيباد، تحديات الحاضر ورؤيا المستقبل. مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 09 (العدد 05)، ص ص 28-33 بتصرف.
- (15) عثمان لحياي. (24 02، 2024). فتح المعبر البري بين الجزائر وموريتانيا لعبور الأشخاص للمرة الأولى. تاريخ الاطلاع 11 10، 2024، من العربي الجديد: <https://www.alaraby.co.uk/economy/>.
- (16) موهوب أغيلاس، كاتب وليد، الانفتاح التجاري الجزائري على السوق الإفريقية ومدى مساهمته في تنميته الصادرات دراسة حالة الدول الساحل خلال فترة 2010-2020، مذكرة ماستر تخصص ماليه وتجارة دولية، جامعة محمد البشير الابراهيمي، برج بوعريش، الجزائر، 2021، ص ص 31-34 بتصرف.
- (17) وكالة الأنباء الجزائرية. (29 07، 2021). تصدير: خلق الثروة في القارة الإفريقية أولوية لدى الجزائر. تاريخ الاطلاع 11 10، 2024، من <https://www.aps.dz/ar/economie/110587-2021-07-29-18-49-26>
- (18) الجريدة الرسمية الجزائرية. العدد 56 الصادرة بتاريخ (16 سبتمبر، 2019). المرسوم الرئاسي رقم 19. 244 المؤرخ في 11 سبتمبر 2019. ص 03 تم الاسترداد من <https://www.joradp.dz/FTP/JO-ARABE/2019/A2019056.PDF>

- (19) الجريدة الرسمية الجزائرية. العدد 07 الصادرة بتاريخ (12 فيفري، 2020). المرسوم الرئاسي رقم 20 . 42. المؤرخ في 11 فيفراير 2020 ، ص 6 تم الاسترداد من <https://www.joradp.dz/ftp/jo-arabe/2020/A2020007.pdf>
- (20) وزارة التكوين والتعليم المهنيين. (2024). *الوكالة الجزائرية للتعاون الدولي من أجل التضامن والتنمية*. تاريخ الاطلاع 20 11، 2024، من https://mfp.gov.dz/?page_id=45366
- (21) حمزة بن هويس، اطلاق منصة رقمية لتصدير المنتجات الغذائية نحو الخارج، النهار online، بتاريخ 2025/1/6، على الموقع: <https://www.ennaharonline.com> ، تاريخ الاطلاع 2025/1/7.
- (22) السايح صقر ، صالح خويلدات، مرجع سابق ذكره، 2024، ص81.
- (23) نصيرة خواص. (2021). *ضرورة تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية لجلب الاستثمارات الأجنبية كإستراتيجية للتنوع الاقتصادي ما بعد جائحة كورونا*. ص 312-325، *المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 5 (العدد 02)*، ص 318.
- (24) حجابي حمزة، مزوزي فضيلة، التنوع الاقتصادي في الجزائر كرهان لتعزيز الانفتاح التجاري: الطريق نحو السوق الإفريقية، ص:653-680، *مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد 06، العدد 01، 2023*، ص ص 672-673.
- (25) الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية (ألكس)، صدور المرسوم التنفيذي الذي يحدد كفاءات منح امتياز تسيير المناطق الحرة <https://www.algex.dz/ar/20-17-03-19-08-36/item> تاريخ الاطلاع يونيو 2024 على الموقع: <https://www.algex.dz/ar/20-17-03-19-08-36/item> تاريخ الاطلاع 2024/12/20.
- (26) ايمان كيموش، خطة الاقلاع الاقتصادي...نواب يحددون اولويات 2024، الشروق اون لاين، بتاريخ 2024/1/6، الموقع: <https://www.echoroukonline.com> ، تاريخ الاطلاع 2024/12/15.
- (27) الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية (ألكس)، مدونة التصدير أكتوبر 2024 على الموقع: <https://www.algex.dz/ar/20-17-03-19-08-36?start> تاريخ الاطلاع 2024/12/20.
- (28) الشيخ باي الحبيب، مرجع سابق ذكره، ص ص:6
- (29) السايح صقر ، صالح خويلدات، مرجع سابق ذكره، 2024، ص 81.
- (30) جهاد أزور ، ابييه امرو سيلاسي، الطريق الى التكامل التجاري، إمكانات التجارة الموحدة عبر إفريقيا، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، سبتمبر 2023، على الموقع: <https://www.imf.org/ar/Publications/fandd/issues/2023/09/Straight-Talk-the-drive-for-trade-integration-azour-aemro-selassie> ، تاريخ الاطلاع 2024/12/15
- (32) فارس قرّة، طلال لموشي، مرجع سابق ذكره، جانفي 2023، ص ص 55-56.
- (33) الشيخ باي الحبيب، مرجع سابق ذكره، ص:6.
- (34) أسماء رفعت، مرجع سابق ذكره، تاريخ الاطلاع:2024/12/15.
- (35) جهاد أزور ، ابييه امرو سيلاسي، مرجع سابق ذكره، تاريخ الاطلاع 2024/12/15.
- (36) موهوب أغيلاس، كاتب وليد، مرجع سابق ذكره، 2021، ص 19 .

(38) فارس قرّة، طلال لموشي، مرجع سابق ذكره، جانفي 2023، ص57.

(39) بن زعرور شكري، منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية: كيف يمكن للاقتصاد الجزائري تعظيم الاستفادة منها ؟، MPRA Archive, وثيقة رقم 121385 المنشورة في 2024/07/11، على الموقع <https://mpra.ub.uni-muenchen.de>، تاريخ الاطلاع 2024/12/15.